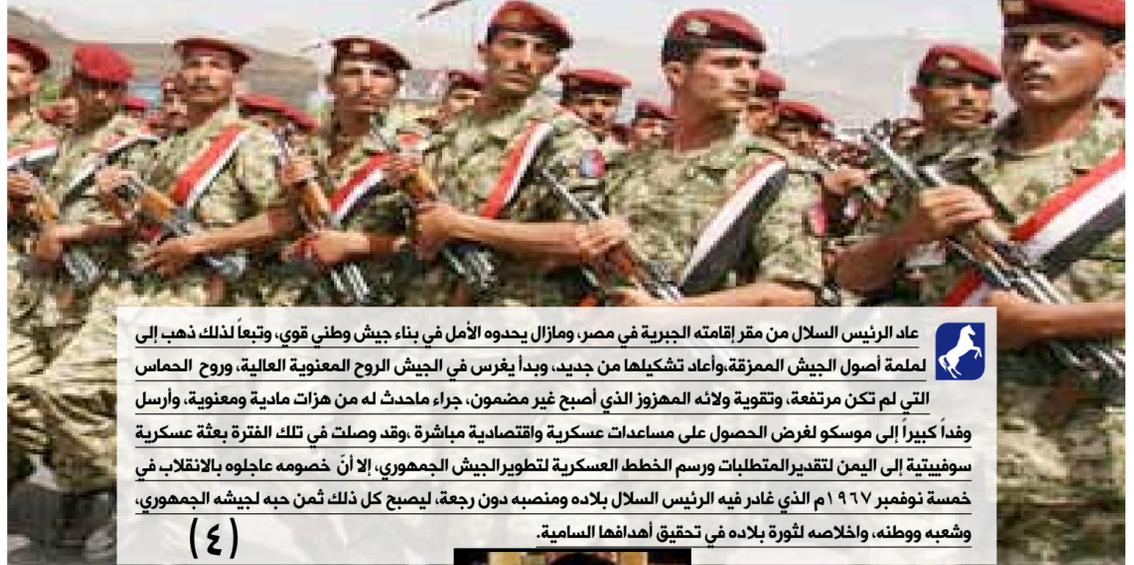


«الإخوان» وسياسة تدمير الجيوش



عاد الرئيس السلال من مقر إقامته الجبرية في مصر، ومازال يحدهو الأمل في بناء جيش وطني قوي، وتبعاً لذلك ذهب إلى لعملة أصول الجيش المعززة وأعاد تشكيلها من جديد، وبدأ يفرس في الجيش الروح المعنوية العالية، وروح الحماس التي لم تكن مرتفعة، وتقوية ولأنه المهزوم الذي أصبح غير مضمون، جراء ملاحدته من هزات مادية ومعنوية، وأرسل وفداً كبيراً إلى موسكو لغرض الحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية مباشرة، وقد وصلت في تلك الفترة بعثة عسكرية سوفيتية إلى اليمن لتقدير المتطلبات ورسم الخطط العسكرية لتطوير الجيش الجمهوري، إلا أن خصومه عاجله بالانقلاب في خمسة نوفمبر ١٩٦٧م الذي غادر فيه الرئيس السلال بلاده ومنصبه دون رجعة، ليصبح كل ذلك ثمناً حبه لجيشه الجمهوري، وشعبه ووطنه، وإخلاصه لثورة بلاده في تحقيق أهدافها السامية.

(٤)



محمد علي عناش

عن مؤتمر الحوار .. رؤى وتطلعات

الكثير من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى فشل الحوارات الوطنية، كما تطرقوا إلى عوامل ومعايير النجاح أيضاً، وفي هذا الصدد، أجمع هؤلاء الباحثون والكثير من علماء السياسة والاقتصاد، على معايير كمية ونوعية محددة، تعتبر من الأساسيات في إدارة الحوارات ونجاحها، أسموها بمعايير أو مقولات «جرايس» هي:

١- على المتحاور ألا يفرض نفسه أو يناقض ما يقوله أو ما يتعهد به، وأن يتجنب الغموض والالتباس في الحوار.

٢- على المتحاور أن يجعل مشاركته في الحوار متسقة مع الواقع ومع عناصر الحجة.

٣- على المتحاور أن يشارك في الحوار بالقدر المطلوب طبقاً لسياق المحدث ذاته وعليه أن يتجنب الإسهاب، والمقصود هنا ألا تطغى القضايا الهامشية على القضايا الرئيسية وألا يغدو الحوار مجرد استعراض خطابي وتظهير أجوف يتبعه عن الواقعية ولا يثمر في النهاية عن مواقف وقرارات جادة وموضوعية.

يمكن أن نضيف إلى هذه المعايير والأساسيات الحوارية مسائل جوهرية، ضرورة أن تكون هناك تطلعات مشتركة يسعى المتحاورون إلى تحقيقها حتى تتحقق أجندة المجتمع لا أجندة الأشخاص والأحزاب، بالإضافة إلى عدم تبرير الأخطاء والتجاوزات الراهنة بأخطاء وتجاوزات قد تكون مماثلة حدثت في الفترة الماضية، لأن هذا يعتبر تبريراً غير منطقي ولا يخدم نجاح الحوار الوطني.

في أي حوار وطني هناك بالطبع لكل طرف وجهات نظر متعددة ومختلفة حول الكثير من القضايا والمسائل، منها ما هو طفيف الاختلاف يمكن تجاوزه بتقارب وجهات النظر والوصول إلى نقاط التقاء مشتركة، ومنها ما هو جد الاختلاف وهي التي يسميها علماء التفاوض بـ«مناطق وحقوق الاختياري» وغالباً ما تفضل وتتعرقل الحوارات الوطنية عند هذه الحقول.. لتجاوز هذه الحقول لابد من إهمال الأجندة الخاصة، وإهمال الخطابات والروى الانغلاقية الضيقة، التي لا تتركس إلا أحادية التوجه، وهذه المسألة غالباً ما تبدو في تفاعلات اللجنة كانعكاس لتقافة التسلسل والاستبداد، لذا لابد أن يكون جميع المتحاورين عند حقول الاختياري موضوعيين وعقلانيين، وأن يجمعوا على أكثر الروى صوابية ومناسبة، وأكثر الروى التي تحقق أكبر قدر من المصلحة والفائدة للوطن والمجتمع.

على افتراض أن أطراف مؤتمر حوارنا الوطني القادم سيبدأون بتساؤل، ماذا نريد؟ وما هي أبرز قضايانا الوطنية الرئيسية؟

من المؤكد أن الإجابة ستكون: أننا نريد تجاوز الأزمة -دولة مدنية حديثة- مواطنة متساوية - عدالة اجتماعية - تداول سلمي للسلطة - احترام وصيانة الحقوق والحريات - تقدم اجتماعي واقتصادي..

أما أبرز القضايا الوطنية التي يترتب على هذا الإجماع وهو كيف سيتم تحقيق ذلك وحل تلك القضايا؟

من هنا سوف تبدأ حقول الاختياري في الظهور بخصوص الكثير من المسائل، لكنه أيضاً الموضوعية وأن تتجلى التنازلات، وأن تتجلى

عقريّة البعض في إبراز ملامح مشروع وطني يكون قريباً من رؤى ومدارك جميع الأطراف، مع ضرورة أن يتضمن هذا المشروع الأساسيات الجوهرية والأولويات الحتمية، لأن هذه الأساسيات تعتبر اللبنات الأولى للترامك والبناء الإيجابي، والمدخل الرئيسية لإحداث التحولات السلمية..

لم يتبقّ على عقد مؤتمر الحوار الوطني سوى شهر، دعونا هذه المرة نكون جادين في مواقفنا، جادين في حواراتنا ومناقشاتنا لقضايانا الوطنية، دعونا نخلع عباءة الماضي المثقلة بالثأرات السياسية والاحقاد الشخصية، وأن ننزع الكثير من الأفتعة التي طالما حجبت الحقيقة وزورت الواقع وزيفت وعى وثقافة الناس، كي نكون أكثر وضوحاً وصدقاً على طاولة الحوار، فما أحوج اللحظة إلى الصدق والموضوعية، وما أحوج الوطن في هذه اللحظة الراهنة إلى أن تكبر وتتسامى وأن ترتفع إلى مستوى الحدث التاريخي، وأن نستشعر حجم التحديات الوطنية وحجم المسؤولية التاريخية تجاه وطن وشعب يقوده إلى المجهول قلة من النفعيين والانتهازيين والطامحين في السلطة والثروة.

إن الوطن ليس فلاناً أو فلانة أو ذلك الحزب دون ذلك الحزب، أو تلك المنطقة دون تلك المنطقة، فالوطن هو الجميع ويتسع للجميع على قاعدة المواطنة المتساوية والشراسة الوطنية واحترام النظام والقانون وتحقيق مصلحة الوطن والشعب، لذا فالحوار الوطني الجاد يتطلب من جميع الأطراف أن يتحرروا من أفتالهم وشيفونيتهم وأحكامهم وشروطهم المسبقة، وأن يستوعبوا أن الحوار الوطني هو حوار بين مختلف قوى المجتمع الحية والفاعلة، أهدافه وغاياته وجوهره هو تجاوز هذه الأزمة اليمينية الخائفة وتحقيق المصلحة العليا للوطن والشعب، لا حوار تجاري بين شركات متعددة الجنسيات والنشاطات، قائم على سعي كل شركة إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب، كما حدث عند تشكيل حكومة الوفاق الوطني والذي طغى فيها حوار المحاصصة على حساب المعايير الوطنية، الأمر الذي جعل من هذه الحكومة أفضل حكومة في تاريخ اليمن وفقاً لتقييم الكثير من المنظمات والمختصين والمراقبين للشان اليمني، ليس فقط على مستوى سوء الإدارة وضالة النتائج، وإنما أيضاً على مستوى حجم الفساد وسوء الممارسات والابتعاد كثيراً عن جوهر الوفاق وطبيعة المرحلة وأسس التسوية السياسية.. بل ووصل الأمر بهذه الحكومة - التي لا تنفذ أجندة وطنية وإنما أصبحت تنفذ أجندة أشخاص ومراكز قوى عسكرية وحزبية - إلى درجة التورط في التجنيد الحزبي لصالح حزب الإصلاح سواء في المؤسسات الأمنية أو في معسكرات الفرقة الأولى مدرع.. والذي يعتبر من أكثر الشواهد والدلائل ليس فقط على فشل باسندوة وعدم كفاءته لإدارة حكومة المرحلة الوفاقية، بل وعلى الأجندة المشبوهة التي ينفذها، وليس من المنطق أن مثل هذه المسألة الخطيرة يتم تجاهلها أو اغفالها في مؤتمر الحوار الوطني، وإنما يجب أن تكون من الأولويات التي يجب أن تطرح على طاولة الحوار الوطني المسؤولة.

حقيقة لسنا نحن فقط من يعول على مؤتمر الحوار الوطني، في أنه سيضع النقاط على الحروف ويصوب مسار التغيير، ويخرج البلاد من هذه الأزمة الخائفة وهذا المازق الخطير، وإنما أيضاً جميع المهتمين بشأن اليمن وبأمنها واستقرارها ووحدتها.

وتحسب إذا نراهن على هذا الأمر ونعلق عليه الآمال، فمن المؤكد أن هناك قوى تراهن على إفشال مؤتمر الحوار الوطني وبمختلف الوسائل والأمكانيات، سواء من داخل لجنة الحوار ولجنتها الفنية، أو من خارجهما، وقد نشهد الأيام القادمة تصعيداً عسكرياً وسياسياً وإعلامياً في أكثر من منطقة وجبهة، الهدف من هذا التصعيد إفشال مؤتمر الحوار الوطني أو عرقلة عقده في موعد المحدد، وترحيل جميع القضايا الوطنية العالقة.

تعتبر مؤتمرات الحوارات الوطنية من أرقى التوجهات السياسية وأفضل أدواتها الناجحة في إدارة الأزمت وتجاوز الخلافات وتغليب ما هو مشترك وجوهري بين جميع الأطراف، على ما هو مختلف وذاتي وهامشي أو مدعاة لإثارة الخلافات والنزاعات، كما تعتبر من أفضل الأدوات لتحقيق وترسيخ مبدأ الشراكة الوطنية في تحقيق التنمية وأيضاً تحمل الاعباء والمشاكل.

تجربة الحوارات الوطنية في المنطقة العربية ومنها بلادنا، خلال نصف قرن من بعد الثورات التحريرية والاستقلال، تعتبر تجارب ضئيلة وفاشلة في معظمها، وغالباً ما انتهت بصراعات وثورات، وهذا الفشل الذي كان هو بدوره من أكثر الأسباب

والعوامل التي أتت إلى سيطرة أنظمة الحكم الفردي، وتعميق الهوة والقطيعة بين الأنظمة والكيانات السياسية والنخبوية، وبين هذه الكيانات بعضها ببعض.

معايير «جرايس» الكثير من الباحثين في علم التفاوض، تطرقوا إلى الكثير من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى فشل الحوارات الوطنية، كما تطرقوا إلى عوامل ومعايير النجاح أيضاً، وفي هذا الصدد، أجمع هؤلاء الباحثون والكثير من علماء السياسة والاقتصاد، على معايير كمية ونوعية محددة، تعتبر من الأساسيات في إدارة الحوارات ونجاحها، أسموها بمعايير أو مقولات «جرايس» هي:

١- على المتحاور ألا يفرض نفسه أو يناقض ما يقوله أو ما يتعهد به، وأن يتجنب الغموض والالتباس في الحوار.

٢- على المتحاور أن يجعل مشاركته في الحوار متسقة مع الواقع ومع عناصر الحجة.

٣- على المتحاور أن يشارك في الحوار بالقدر المطلوب طبقاً لسياق المحدث ذاته وعليه أن يتجنب الإسهاب، والمقصود هنا ألا تطغى القضايا الهامشية على القضايا الرئيسية وألا يغدو الحوار مجرد استعراض خطابي وتظهير أجوف يتبعه عن الواقعية ولا يثمر في النهاية عن مواقف وقرارات جادة وموضوعية.

يمكن أن نضيف إلى هذه المعايير والأساسيات الحوارية مسائل جوهرية، ضرورة أن تكون هناك تطلعات مشتركة يسعى المتحاورون إلى تحقيقها حتى تتحقق أجندة المجتمع لا أجندة الأشخاص والأحزاب، بالإضافة إلى عدم تبرير الأخطاء والتجاوزات الراهنة بأخطاء وتجاوزات قد تكون مماثلة حدثت في الفترة الماضية، لأن هذا يعتبر تبريراً غير منطقي ولا يخدم نجاح الحوار الوطني.

في أي حوار وطني هناك بالطبع لكل طرف وجهات نظر متعددة ومختلفة حول الكثير من القضايا والمسائل، منها ما هو طفيف الاختلاف يمكن تجاوزه بتقارب وجهات النظر والوصول إلى نقاط التقاء مشتركة، ومنها ما هو جد الاختلاف وهي التي يسميها علماء التفاوض بـ«مناطق وحقوق الاختياري» وغالباً ما تفضل وتتعرقل الحوارات الوطنية عند هذه الحقول.. لتجاوز هذه الحقول لابد من إهمال الأجندة الخاصة، وإهمال الخطابات والروى الانغلاقية الضيقة، التي لا تتركس إلا أحادية التوجه، وهذه المسألة غالباً ما تبدو في تفاعلات اللجنة كانعكاس لتقافة التسلسل والاستبداد، لذا لابد أن يكون جميع المتحاورين عند حقول الاختياري موضوعيين وعقلانيين، وأن يجمعوا على أكثر الروى صوابية ومناسبة، وأكثر الروى التي تحقق أكبر قدر من المصلحة والفائدة للوطن والمجتمع.

على افتراض أن أطراف مؤتمر حوارنا الوطني القادم سيبدأون بتساؤل، ماذا نريد؟ وما هي أبرز قضايانا الوطنية الرئيسية؟

من المؤكد أن الإجابة ستكون: أننا نريد تجاوز الأزمة -دولة مدنية حديثة- مواطنة متساوية - عدالة اجتماعية - تداول سلمي للسلطة - احترام وصيانة الحقوق والحريات - تقدم اجتماعي واقتصادي..

أما أبرز القضايا الوطنية التي يترتب على هذا الإجماع وهو كيف سيتم تحقيق ذلك وحل تلك القضايا؟

من هنا سوف تبدأ حقول الاختياري في الظهور بخصوص الكثير من المسائل، لكنه أيضاً الموضوعية وأن تتجلى التنازلات، وأن تتجلى

عقريّة البعض في إبراز ملامح مشروع وطني يكون قريباً من رؤى ومدارك جميع الأطراف، مع ضرورة أن يتضمن هذا المشروع الأساسيات الجوهرية والأولويات الحتمية، لأن هذه الأساسيات تعتبر اللبنات الأولى للترامك والبناء الإيجابي، والمدخل الرئيسية لإحداث التحولات السلمية..

من هنا سوف تبدأ حقول الاختياري في الظهور بخصوص الكثير من المسائل، لكنه أيضاً الموضوعية وأن تتجلى التنازلات، وأن تتجلى

عقريّة البعض في إبراز ملامح مشروع وطني يكون قريباً من رؤى ومدارك جميع الأطراف، مع ضرورة أن يتضمن هذا المشروع الأساسيات الجوهرية والأولويات الحتمية، لأن هذه الأساسيات تعتبر اللبنات الأولى للترامك والبناء الإيجابي، والمدخل الرئيسية لإحداث التحولات السلمية..

من هنا سوف تبدأ حقول الاختياري في الظهور بخصوص الكثير من المسائل، لكنه أيضاً الموضوعية وأن تتجلى التنازلات، وأن تتجلى

عقريّة البعض في إبراز ملامح مشروع وطني يكون قريباً من رؤى ومدارك جميع الأطراف، مع ضرورة أن يتضمن هذا المشروع الأساسيات الجوهرية والأولويات الحتمية، لأن هذه الأساسيات تعتبر اللبنات الأولى للترامك والبناء الإيجابي، والمدخل الرئيسية لإحداث التحولات السلمية..

من هنا سوف تبدأ حقول الاختياري في الظهور بخصوص الكثير من المسائل، لكنه أيضاً الموضوعية وأن تتجلى التنازلات، وأن تتجلى

عقريّة البعض في إبراز ملامح مشروع وطني يكون قريباً من رؤى ومدارك جميع الأطراف، مع ضرورة أن يتضمن هذا المشروع الأساسيات الجوهرية والأولويات الحتمية، لأن هذه الأساسيات تعتبر اللبنات الأولى للترامك والبناء الإيجابي، والمدخل الرئيسية لإحداث التحولات السلمية..

من هنا سوف تبدأ حقول الاختياري في الظهور بخصوص الكثير من المسائل، لكنه أيضاً الموضوعية وأن تتجلى التنازلات، وأن تتجلى

عقريّة البعض في إبراز ملامح مشروع وطني يكون قريباً من رؤى ومدارك جميع الأطراف، مع ضرورة أن يتضمن هذا المشروع الأساسيات الجوهرية والأولويات الحتمية، لأن هذه الأساسيات تعتبر اللبنات الأولى للترامك والبناء الإيجابي، والمدخل الرئيسية لإحداث التحولات السلمية..

وهو ما أثار حقد عناصر الجيش الشعبي، بقيادة الشيخ/عبدالله ودفع بهم إلى خوض مواجهات دامية، مع الجيش النظامي، على كل المحاور والجبهات القتالية، استطاع فيها الجيش النظامي تحقيق انتصارات ساحقة، على تلك العناصر الحاقدة على الثورة والجمهورية، والجيش والوطن، كان آخرها معركة جبل الصمغ، التي سطر فيها اللواء الأول مكلات، أروع المواقف البطولية، بقيادة الرائد/ أحمد محسن غالب الشرجبي، ومساندة الرائد/ عمر طه الأهلل ركن استخبارات محور لواء صنعاء، وبموجب تلك الانتصارات استطاع الرئيس/ الحمدي، إنشاء للجيش اليمني إعتباره وهيبته ومكانته في المجتمع. ويفتح مكاتب التجنيد، لإستقبال المجندين، الذين استطاع من خلالهم الرئيس/ الحمدي، إنشاء قوات العمالة، أعظم قوة دفاعية عرفها التاريخ اليمني، في تلك المرحلة، كما قام بإعادة هيكلة القوات الخاصة اليمينية، بقيادة الرائد/ عبدالله عبدالعالم، تلك القوة الدفاعية والهجومية، التي كان يطلق عليها الرئيس/ الحمدي، بالجيش الأحمر، وكانت هناك توجهات جادة، في تفعيل وتحقيق الهدف الثاني للثورة (المدينة، بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسيها). إلا أن أعداء الجيش والوطن، عاجلوه بعزومة غادرة، وفي وليمة قاتلة لم يكن لها مثيل في عادات وتقاليد، وأخلاق وأدبيات المجتمع اليمني على الإطلاق، وبسبب فصل الجيش عن الإعلام، استطاع أعداء الجيش والوطن، تضليل المجتمع اليمني، وإقناعه، من أن إغتيال الحمدي، كان بسبب التوقيع على الوحدة اليمينية، ليتسنى لهم - بعد إغتياله بيومين فقط - التسابق المحموم، في ميادين المؤامرة المكشوفة، لفككت وتدمير قوات العمالة، تلك القوة الدفاعية الضاربة، التي كان للرئيس/ صالح، شرف المحافظة، على بعض أصولها التشكيلية، الرياضة بقواتها المرابطة اليوم، في المنطقة الشمالية الغربية، وإلغاء الوحدات المركزية، تلك القوة الأمنية، التي سطر أروع الملامح البطولية، في الدفاع عن الثورة والجمهورية، ويأتي بعده مقتل الرئيس/ أحمد الغشمي، في جريمة شنعاء، بعد أن تم قبل مقتله بشهرين، تهميش ألوية العروبة، والوية المغاوير، وتدمير القوات الخاصة، بفتاوى دينية، استباححت دماء أفراد وقادة تلك القوة الدفاعية والهجومية، التي خرجت تحمل جرحها على أكتافها ودماءها تسيل من منقطة تسلي من منقطة عرقلة عقده في موعد المحدد، وترحيل جميع القضايا الوطنية العالقة.

وحتى محافظة لحج، وبالتالي فإن الذي انقلب على السلال، ودمر جيش الثورة، وخلق الأرياني ودمر الجيش الجمهوري، هم أنفسهم الذين اغتالوا الرئيس/ الحمدي وقتلوا الغشمي، بتلك الطريقة البشعة، ودمروا جيش السبعين، أما لماذا اختلفت أنساليب ووسائل الانتقام لدى الطرف الآخر، من الطرد والخلع، إلى الذبح والإغتيال؟ ففي تلك الأساليب والوسائل، شهداء أصدق، على ذلك الحق والعداء، الذي يحمله أعداء الجيش والوطن، لإنشاء هذه المؤسسة الوطنية، الذين يحملون في قلوبهم حب الوطن، ويدفعون دماؤهم رخيصة، في سبيل الثورة ودوام الجمهورية، وتجري في هاماتهم الشامخة، ذرات فكرة متنابهة، يتشكل من تبعها السريع، المشروع النهضوي التقدمي، الذي يعم خيره البلاد والعباد، كما أن إغتيال الحمدي، بتلك الطريقة المخيفة، كانت ردة فعل حاقدة، بسبب انتزاع الجيش، لقيادة البلاد من التيار الإقطاعي، على عام ١٩٧٤م، واستطاع أن يحقق نجاحات عالية، في كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، وأن يعيد للثورة والجيش إعتباره، وما يتخذ يوم ٢٣ إبريل عيداً للجيش.

أما تتابع الإغتيالات والانقلابات من الرئيس/ الحمدي والغشمي، وحتى الانقلاب على الرئيس/ صالح، في يوم ١٥ أكتوبر ١٩٧٨م، فتلك كانت بداية إرهابية للجيش والشعب، بعدم انتخاب أي رئيس قادم من قيادة الجيش، ولو كان التوقيع على الوحدة، هو السبب الرئيسي في إغتيال الرئيس/ الحمدي، فلماذا حاولت الكتيبة الأولى مدرع، اغتيال الرئيس/ سالمين أثناء دفن الحمدي، ولماذا قام الرفاق بقتل الغشمي، وهم يطلبون الوحدة؟ ولماذا يتم تدمير الجيش بتلك الطريقة؟ ولماذا الناصريون انقلبوا على الرئيس/ صالح، وهم من طلاب الوحدة؟ ومن أشعل حرب ١٩٧٩م؟

المسلحة والأمن، نفسها أمام خيارين لا ثالث لهما، فإما أن تقف موقف المتفرج من استمرار التدهور المريع، للأوضاع المالية والاقتصادية والإدارية والسياسية للبلاد، مكتفية بإعلان مطالبها التي تضمنها (البيان) الشهير المشار إليه، وإما أن تواجه مسؤولياتها بشجاعة وتقبل بتسلم قيادة البلاد، لتوقف ذلك التدهور الرهيب، الذي لا بد وأن يؤدي بالبلاد إلى كارثة مروعة لا يعلم مداها إلا الله.

وبالفعل فقد استطاع جيشنا الجبل انتزاع السلطة من التيار الإقطاعي القبلي العسوي، وذلك بتفجير حركة الثالث عشر من يونيو التصحيحية المجيدة عام ١٩٧٤م، بقيادة الرئيس/ المقدم إبراهيم الحمدي، الذي أعاد للثورة السبتمبرية إعتبارها، وتوجيه شؤون البلاد وسياسة الدولة الوجهة الصحيحة، بما يتفق وأماني الشعب وطموحاته ومصالحه العليا، ويضع حدا لما عاناه شعبنا، طوال الأثني عشر عاماً السابقة، على حركة يونيو التصحيحية المجيدة، من تحكم وتسلسل الفرد والشلية، وتجمعات القوى المتخلفة، بمصائر البلاد ومقدراتها، وقد تم التركيز منذ البداية، على تصحيح أوضاع القوات المسلحة والأمن، بالدرجة الأولى، بحكم كونها درع البلاد الوافي، وحامية مكاسب الشعب.

وفي اليوم الثاني لقيام الحركة، الذي صادف يوم الجمعة ١٤ يونيو ١٩٧٤م، أصدر مجلس القيادة عدداً من القرارات الهامة، ذات العلاقة الوطيدة والوثيقة، بتحقيق الاستقرار، ومكافحة الفساد بصورة مباشرة، وغير مباشرة وهي كالتالي:

١- قرار مجلس القيادة رقم (٩) لسنة ١٩٧٤م بزيادة مرتبات أفراد القوات المسلحة والأمن

٢- قرار مجلس القيادة رقم (١٠) لسنة ١٩٧٤م بتنفيذ الكادر الخاص، بضباط الثورة، في رتبة ثاني والأمن، والمهنيين والفنيين من رتبة ملازم ثاني إلى رتبة عقيد.

٣- قرار مجلس القيادة رقم (١١) لسنة ١٩٧٤م بإنشاء إدارة خاصة بأسر الشهداء والمشوهين وجرى الحروب.

٤- قرار مجلس القيادة رقم (١٢) لسنة ١٩٧٤م بإحيا مشروع قرارات التصحيح للقوات المسلحة والأمن، وهذه القرارات السريعة، رفعت الحالة المعنوية العالية، لدى أفراد الجيش، والهيب الحماس في نفوسهم، وجعلتهم على أهبة الاستعداد، لمواجهة ما قد تسفر عنه الأحداث القادمة، مما يفكر بتنفيذه أعداء الجيوش، من عناصر الطابور الخامس، ضد الجيش اليمني، جراء ذلك الانتزاع السلطوي السلمي الحر، الذي قام به الجيش في إنتزاع قيادة البلاد، من التيار الإقطاعي التقليدي، الذي سام البلاد والعباد بالمحسوبية والفساد.

وفي ٢٨/٧/١٩٧٤م صدر قرار مجلس القيادة رقم (٦٨) لسنة ١٩٧٤م بتشكيل لجنة عليا لمتابعة تنفيذ قرارات التصحيح، للقوات المسلحة والأمن، بموجب كشوفات سبتمبر ١٩٧١م، وقد نص القرار على صرف المرتبات، يدا بيد، وهذا ساعد كثيراً على حرمان المشائخ، من استنزاف خزائن الجيش بأسماء وهمية، كما ساعد ذلك على تصفية الجيش، من عناصر الطابور الخامس، التي دمرت الجيش من الداخل، وحطمت معنوياته وطاقاته،

المعركة، كما يتوهم الكثير من الناس، فهي لم تكن بالحرب التي يستخدم فيها المتحاربون، عمليات الحروب المتعارف عليها في القتال المتلاحم، أو ما يسمى بتكتيك إدع واصدم والعدو بالخلف، كما أنها لم تكن فاصلة، بين عناصر متقاربة، الواصل بينها ممكنات، ولا فاصلة بين أجزاء متشاكبة، التقارب بينها حاصل، وبالتالي فهي حرب كاشفة واضحة، أكثر منها فاصلة، فالفضيل الإسلامي الثائر في الجنوب، الذي كان يطالب بقوة، الإعتراف به كدولة مستقلة، هومن مول الحرب، ودعى إليها بالقوة، في بينما الفضيل الاسلامي المتطرف، الذي قاتل تحت راية الملكية، وكان يرفض الانفصال والإعتراف بالجنوب كدولة مستقلة، هومن رفض الوحدة ودعى إلى حرب الشيعوية الكافرة، في حين الفضيل الإسلامي الجمهوري، الذي اعترف بالجنوب دولة مستقلة، تحت نيران حصار السبعين كما هو مشهور، هومن تمسك بالصمت، واعطى لأنصاره الضوء الأخضر، للمشاركة في تلك المعركة، ودفع بالرئيس/ الأرياني بالذهاب إلى طرابلس - ليبيا - للتوقيع على بيان طرابلس، من باب ذر الرماد في العيون ليس إلا..

ولو تلقى نظرة سريعة، إلى ما أشرنا إليه سابقاً، لوجدت أن الأخوان المسلمين، هم من شطب وزارة الدولة لشؤون الجنوب، في حكومة الوفاق عام ١٩٦٥م، وذلك طلباً في تعييق علاقة الإخوان بالاستعمار البريطاني، وهذه دلالة واضحة، من أن الأخوان المسلمين، يعايمون كثيراً في إرضاء الخصوم، ولو كان ذلك الغمار، يدعوا إلى التنازل أوبيع الأوطان، ولعل إعتراف حكومة الإخوان المسلمين في صنعاء، بالجنوب أنها دولة مستقلة، عام ١٩٦٧م، كان وما يزال شاهدياً، على سياسة الأخوان المسلمين، في تنازلهم عن أعظم قطعة جغرافية، تنافس في الوصول إليها الشرق والغرب، الواقعة في جنوب غرب الجزيرة العربية - عدن - طلباً للحصول على الدعم والمال المندس.

وبالمقابل فإن حرب ٧٢م، بين شطري اليمن، لم تكن حرباً يائلاً أصحابها تحقيق الوحدة، كما يعتقد البعض، وإنما هي حرب يطلب أصحابها، تقاسم ذلك الدعم الخارجي، والمال الأجنبي، الذي انقطع عن الفضيل الإسلامي في عدن، وما زال جارياً في صنعاء، وهو ما جعل الفصائل الإسلامية، المتطرفة والمعتدلة في اليمن، في آخر المطاف، تتصارع حد الموت، وتتخلى عن ولأنها الإسلامي السياسي، وتذوب في الولاء القبلي الخائن المميت، لتصبح تضحيات الثورة وغنائم الجمهورية، في جيب الشيخ، الأحرار أبو أسنان، وسنان أبولحوم، وبطريقة يتنافس فيها قبائل الوسط، من ذوي الأيدي والسلطان والأسنان، على مقدرات الجيش، ولحوم وأموال الثارات القبيلة وتفتيل العدال، في المناطق الشرقية، والرسوم الجمركية والضرائب، وبيت مال المسلمين، المدفوعة من عرق شاقى الشقاعة، في المناطق الجنوبية الغربية، أو ما يسمى باليمن الأسفل.

وبموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

أحمد الأهلل

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..

بموجب ذلك أصبحت البلاد، تسير في حالة تدهور مستمر، في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بفعل تلك الفوضى والفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مرفق من مرفاق الحياة..